

تحرك عاجل

تجديد أمرٍ بالاعتقال الإداري لطفل فلسطيني

اعتقلت القوات الإسرائيلية الفلسطينية أحمد عزمي عبد الرحمن حناتشه، الذي يبلغ من العمر 17 عامًا، في 1 أغسطس/آب 2016. واحتُجز، في بادئ الأمر، لمدة ستة أشهر بموجب أمرٍ بالاعتقال الإداري، الذي تجدد في 31 يناير/كانون 2017 بتمديد فترة اعتقاله لشهرين إضافيين.

أصدرت "محكمة عوفر العسكرية" أمرًا بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر في 10 أغسطس/آب 2016، بحق أحمد عزمي عبد الرحمن حناتشه، من دورا، في الخليل، بجنوب القدس؛ ثم تجدد الأمر في 31 يناير/كانون 2017، بتمديد اعتقاله حتى 31 مارس/آذار 2017. واعتقلت القوات الإسرائيلية أحمد عزمي عبد الرحمن حناتشه في منزله في دورا بالخليل، في حوالي الساعة الثانية صباحًا في 1 أغسطس/آب 2016؛ وقال لمحامييه إن الجنود قاموا بربط يديه وراء ظهره، وعصبوا عينيه، قبل أن زوجوا به إلى شاحنة عسكرية، ونقلوه إلى مكان مجهول، حيث أُرغم على الجلوس على الأرض لساعتين. وفي وقتٍ لاحق من ذلك اليوم، نُقل إلى مركز اعتقال في جوش عتصيون، جنوب القدس، بالضفة الغربية، وهناك رُفض طلبه بالدخول إلى الحمام، وكذلك لم يفحصه طبيب ولم يُقدم له طعام. وبعد ذلك، نُقل إلى سجن عوفر، بالضفة الغربية، حيثما احتُجز داخل زنزانة مع ستة بالغين.

واستجوب أحد عناصر القوات الإسرائيلية أحمد عزمي عبد الرحمن حناتشه، وزعم أنه حصل على أدلة تدينه. فاتهم بإلقاء الحجارة على القوات الإسرائيلية، ومشاركته لصورٍ محرّضة عبر حسابه على فيسبوك؛ وطلب منه تسليم كلمة سر الخاصة به. ووفقًا لرواية أحمد عزمي عبد الرحمن حناتشه، أخبر المحقق أنه اعتُقل في إبريل/نيسان 2016، احتُجز لمدة عشرة أيام، بسبب حسابه على فيسبوك، ولكنه قام بإلغاء المحتوى موضع الإشكال. وعندما أشار على المحقق مراجعة حسابه، اتهمه بأنه طلب من شخصٍ ما إلغاء الصور. واستُجوب أحمد عزمي عبد الرحمن حناتشه للمرة الثانية في 7 أغسطس/آب 2016. وقام بالتوقيع على إفادات مكتوبة عقب استجوابه مرتين. ثم احتُجز بموجب أمرٍ بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر في 10 أغسطس/آب 2016، ثم امتدت مدته في 31 يناير/كانون الثاني



2017، حتى 31 مارس/آذار 2017. ويعتزم محاميه استئناف قرار تجديد أمر الاعتقال الإداري أمام "المحكمة العليا في إسرائيل".

وتسمح أوامر الاعتقال الإداري باحتجاز الأفراد لأجل غير مسمى، دون توجيه تهمة إليهم أو محاكمتهم. ويستخدمها الجيش الإسرائيلي على وجه العموم بحق الفلسطينيين، ويمكن تمديدها إلى أجل غير مسمى.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعبرية أو الإنجليزية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الإسرائيلية إلى إطلاق سراح أحمد عزمي عبد الرحمن حناتشه وغيره من الذين اعتُقلوا اعتقالاً إدارياً، عندما كانوا دون سن 18 عاماً، ما لم تُوجه تهمة لهم بارتكاب جرائم معترف بها، ويُقدموا إلى محاكمة في إطار إجراءات تقي بالمعايير الدولية للنظام القضائي الخاص بالأحداث؛
- دعوة السلطات إلى أن تضمن السماح لكافة الأطفال المعتقلين إدارياً بتلقي زيارات منتظمة من أسرهم ومحاميهم، وفصلهم عن البالغين في جميع الأوقات، إلا إذا كان ذلك يتعارض مع مصلحة الأطفال، بما يتماشى مع المعايير الدولية للنظام القضائي الخاص بالأحداث؛
- حث السلطات على أن تتخذ على الفور الخطوات لإنهاء ممارسة الاعتقال الإداري.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 28 مارس/آذار 2017 إلى الجهات التالية:

Minister of Defence

Avigdor Liberman

Ministry of Defence

37 Kaplan Street, Hakiryia

Tel Aviv 61909, Israel

Email: minister@mod.gov.il

pniot@mod.gov.il

Fax: +972 3 691 6940

Salutation: Dear Minister

Commander of the IDF – West Bank

Major-General Roni Numa

GOC Central Command

Military Post 02367, Battalion 877

Israel Defense Forces, Israel

Fax: +972 2 530 5741, +972 2 530 5724

Salutation: Dear Major-General Roni Numa

Minister of Public Security

Gilad Erdan

Kiryat Hamemshala

PO Box 18182

Jerusalem 91181, Israel

Fax: +972 2 584 7872

Email: gerdan@knesset.gov.il

Salutation: Dear Minister

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.
ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

تجديد أمرٍ بالاعتقال الإداري لطفل فلسطيني

معلومات إضافية

كان أحمد عزمي عبد الرحمن حناتشه، والذي ينتهي أمر الاعتقال الإداري الحالي الصادر بحقه في 31 مارس/آذار 2017، في الصف الحادي عشر، عندما اعتُقل. ويعاني والده، عزمي عبد الرحمن حناتشه، من سوء حالته الصحية، حيث أنه يعتمد على رعاية ابنه له. وتحدث إلى منظمة العفو الدولية بشأن استمرار اعتقال ابنه، وناشد بإطلاق سراحه فوراً، مضيفاً أنه لا يعلم السبب وراء استمرار احتجازه أو متى سُيطلق سراحه. فيقول "إن أحمد لا يزال طفلاً، ولا ينبغي أن يُحتجز بالسجن إلى أجلٍ غير مسمى. وإن ارتكب خطأ ما، فينبغي إرساله إلى إعادة التأهيل. فهو يحتاج العون والمساعدة، لا الإيداع داخل السجن بعيداً عنا." وأضاف، ذارفاً بعض الديموع: "أمرٌ بأوقاتٍ عصيبة. فطالما كنت اعتمد على أحمد في كل الأمور. وما من أحد لدي الآن. إنني افتقده واحتاجه إلى جانبي. أخذت صحتي تتدهور منذ أن سُجن، وتحطمت نفسياً وجسدياً جراء ذلك."

وتستخدم إسرائيل الاعتقال الإداري، الذي عملت به ظاهرياً كإجراء استثنائي لاحتجاز الأشخاص الذين يشكلون خطراً جسيماً ووشيكاً على الأمن، كبديل لاستخدام نظام العدالة الجنائية لاعتقال الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية واتهامهم ومحاكمتهم، أو لاعتقال الأشخاص الذين لا يجب أن يُعتقلوا على الإطلاق. كما يمكن تمديد أمر الاعتقال إلى أجل غير مسمى. وترى منظمة العفو الدولية أن بعض الفلسطينيين المعتقلين إدارياً لدى إسرائيل سجناء رأي، احتُجزوا لمجرد ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2015، ارتفعت وتيرة العنف في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة بصورة حادة. وكما جرت العادة خلال الفترات التي يتصاعد فيها التوتر داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ردت السلطات الإسرائيلية بشن حملة اعتقال

جماعي، وبإصدار المزيد والمزيد من أوامر الاعتقال الإداري، بما في ذلك مواصلة استخدامه ضد الأطفال. فوقًا لمنظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بتسيلم"، بلغ عدد المحتجزين بموجب أوامر اعتقال إداري 644 شخصًا بحلول نهاية أغسطس/آب 2016، بالمقارنة مع 341 شخصًا في نهاية أغسطس/آب 2015. وبينما اعتُقل عشرات الأطفال الفلسطينيين اعتقالًا إداريًا بين عامي 2004 و2008، انخفضت هذه الأعداد انخفاضًا مطردًا حتى ديسمبر/كانون الأول 2011، حينما لم يكن هناك سوى واحد. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2015، أصبح ثلاثة أشخاص في السابعة عشرة من عمرهم من حملة الهويات بالقدس هم أول أطفال يُعتقلوا اعتقالًا إداريًا بعد مرور حوالي أربعة أعوام. وبحلول نهاية أغسطس/آب 2016، كان هناك عشرة أطفال رهن الاعتقال الإداري. وفي الوقت الحالي، أحمد عزمي عبد الرحمن حناتشه هو الطفل الوحيد المُحتجز رهن الاعتقال الإداري.

ويجري حاليًا احتجاج شخص آخر، اعتُقل في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، وعمره 17 عاماً، بموجب أمرٍ بالاعتقال الإداري؛ وأمضى عيد ميلاده الثامن عشر داخل السجن.

ووفقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن اعتقال الأطفال يجب ألا يُستخدم إلا كتدبير أخير لأقصر فترة زمنية ملائمة، كما يجب أن تُتاح بدائل ملائمة للاعتقال. ويُحرم المعتقلون اعتقالًا إداريًا من الأطفال في إسرائيل، من حقهم في الطعن في قانونية اعتقالهم أمام محكمة أو "سلطة مختصة ومستقلة ومحايدة"، وكذلك حقهم في الحصول على قرار سريع عند تقديمهم طعن ضد قرار اعتقالهم. وكذلك تعرضت حقوقهم في الحصول على الحماية الكافية كأطفال للانتهاك، وشمل ذلك من خلال احتجازهم برفقة أشخاص بالغين.

الاسم: أحمد عزمي عبد الرحمن حناتشه

النوع: ذكر

التحرك العاجل: UA 36/17 رقم الوثيقة: MDE 15/5619/2017 إسرائيل والأراضي المحتلة بتاريخ: 14 فبراير/شباط 2017